Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لتُّجار السلطنة المملوكية في القرن التاسع الهجري وتأثيرهم في الحياة العامة

خضر فايز راضي[1]، أ.د علي حلاق[2]، أ.د محمد علي القوزي[3]

طالب في جامعة بيروت العربية[1]

مشرف رئيسي – جامعة بيروت العربية[2]

مشرف مشارك – جامعة بيروت العربية[3]

استلام البحث:09-09-2025 مراجعة البحث :10-10-2025 قبول البحث:05-11-2025

الملخص

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكبار التجار في السلطنة المملوكية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وهي طبقة لعبت دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والسياسية والدينية. فقد امتلك هؤلاء التجار ثروات ضخمة وأملاكاً متنوعة من الدور والخانات والحمامات والمعامل، وانتشرت مصالحهم داخل مصر وخارجها، ما جعلهم قوة وازنة في البنية الاقتصادية للمجتمع. كما واجهوا تقلبات حادة تمثلت في الإفلاسات وخسارة الثروات بسبب سوء الإدارة أو الأحداث السياسية والعسكرية، وهو ما انعكس على مكانتهم الاجتماعية. أما على المستوى الأسري، فقد اتخذت الزيجات بين التجار أو مع الطبقات الحاكمة والدينية بعداً استراتيجياً، هدفت إلى تعزيز النفوذ وضمان المصالح المشتركة. سياسياً، أسهم التجار في تمويل الحملات العسكرية والمشاريع العمرانية، كما تولى بعضهم مناصب إدارية وسفارات، الأمر الذي منحهم دوراً مباشراً في صنع القرار. دينياً، برزت مساهماتهم في بناء الأوقاف والمدارس والمساجد، إضافة إلى ارتباطهم الوثيق بالعلماء والقضاة الذين استعانوا بهم في قضاياهم، ما عزز حضورهم المعنوي والاجتماعي. تكشف الدراسة أن كبار التجار لم يكونوا مجرد فاعلين اقتصاديين، بل كانوا عنصراً أساسياً في صياغة معالم الحياة المملوكية، وأن شبكاتهم الاجتماعية والسياسية والدينية شكلت إطاراً متكاملاً عزز مكانتهم وجعلهم شركاء في السلطة والثروة.

الكلمات المفتاحية: السلطنة المملوكية - كبار التجار - الحياة الاقتصادية - الحياة الاجتماعية - الثروة والأملاك - النفوذ السياسي - الأوقاف والعمل الخيري

Abstract:

This study examines the economic and social conditions of the leading merchants in the Mamluk Sultanate during the 9th/15th century, a class that played a pivotal role in economic, political, and religious life. These merchants accumulated immense wealth and owned various properties, including houses, caravanserais, baths, and workshops. Their commercial interests extended within Egypt and beyond, making them a powerful force in the economic structure of society. However, they also faced severe fluctuations, such as bankruptcies and loss of wealth caused by mismanagement or political and military upheavals, which in turn affected their social status. On the familial level, marriages among merchants or with ruling and religious elites had a strategic dimension, aimed at strengthening influence and safeguarding mutual interests. Politically, merchants contributed to financing military campaigns and urban projects, and some held administrative posts and diplomatic missions, granting them direct participation in decision-making. Religiously, they were notable for establishing endowments, schools, and mosques, as well as maintaining strong ties with scholars and judges, further reinforcing their moral and social presence. The study reveals that leading merchants were not merely economic actors but essential partners in shaping Mamluk society. Their social, political, and religious networks provided an integrated framework that enhanced their status and made them partners in both power and wealth.

Keywords: Mamluk Sultanate - Leading merchants - Economic life - Social life - Wealth and property - Political influence - Endowments and charity

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لكبار التجار في السلطنة المملوكية خلال القرن التاسع عشر الهجري / الخامس عشر الميلادي.

- دراسة الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه كبار التجار ومستوى مكانتهم في المجتمع.

- توثيق حجم أملاكهم وثرواتهم وأشكال ممتلكاتهم المختلفة وتأثيرها على نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي.

- التعرف على الصعوبات والنكبات التي واجهها التجار وتأثيرها على استمرارية أعمالهم وثرواتهم.

- دراسة العلاقات الأسرية والاجتماعية الناتجة عن زيجاتهم وتأثيرها على شبكة علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

- تحليل الروابط والتحالفات بين كبار التجار وأثرها على السوق والمجتمع.

- استكشاف تأثير التجار في الحياة السياسية، بما في ذلك مشاركتهم في صنع القرار ودعم الحكام والسياسات الاقتصادية.

الأحوال إالاقتصاديّة والإجتماعية للتُجّار

شهدت السلطنة المملوكية خلال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي مرحلة بالغة الأهمية من تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، إذ برزت فيها طبقة من كبار التجار الذين لم يقتصر دورهم على النشاط التجاري فحسب، بل امتد ليشمل تأثيرات واسعة في ميادين السياسة والدين والمجتمع. فقد أسهمت هذه الطبقة في صياغة ملامح الحياة المملوكية من خلال ثرواتها الضخمة، وصلاتها المتشعبة، فضلًا عن أدوارها البارزة في المجالين العام والخاص.

وتكشف دراسة الوسط الاجتماعي لكبار التجار عن طبيعة المكانة التي احتلوها داخل المجتمع المملوكي، وما امتلكوه من أملاك وثروات جعلت منهم قوة لا يستهان بها في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة. كما تسلط الضوء على نكباتهم وما تعرضوا له من تقلبات الزمان، وعلى طبيعة زيجاتهم وصلاتهم الأسرية، التي كانت في كثير من الأحيان وسيلة لتثبيت نفوذهم الاجتماعي والاقتصادي. ومن جهة أخرى، فإن العلاقات المتبادلة بين كبار التجار تكشف عن شبكات المصالح والتحالفات التي أسهمت في تعزيز مواقعهم وتوسيع نطاق نفوذهم.

أما على الصعيد السياسي، فقد لعب التجار أدواراً مؤثرة في الحياة العامة، حيث استطاعوا من خلال مواردهم وعلاقاتهم أن يشاركوا في صنع القرار أو التأثير في توجهات السلاطين. وفي المجال الديني، تجلّى تأثيرهم في الأعمال الخيرية التي

عُرفوا بها مثل بناء الأوقاف والمساجد، والتي لم تكن مجرد مظاهر تقوى فقط بل كانت أيضاً وسيلة لتثبيت حضورهم الاجتماعي وتعزيز مكانتهم المعنوية.

وبذلك فإن دراسة هذه المحاور مجتمعة تتيح فهماً أعمق لدور التجار في السلطنة المملوكية، وتبرز كيف أسهمت هذه الطبقة في رسم معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية في واحدة من أكثر الفترات حيوية في تاريخ مصر.

- **الوسط الإجتماعي لكبار التُجّار:**

لقد شكّل كبار التُجّار انطلاقاً من مشاركتهم الفعّالة في الحياة إالاقتصاديّة والاجتماعية والسّياسيّة وسطا مهماً وضرورياً في المجتمع المملوكي. لذلك فإن بعض التُجّار كانوا رجال سياسة على مستوى عالٍ، وسفراء وإداريين شغلوا مناصب مهمّة، حتى وإنّ بعضهم كان ممثلاً للسلطة المملوكية.

لدراسة هذا الوسط من الداخل، يجب الإجابة على بعض الأسئلة المهمة:

أولاً، مما تتألف ثروة هؤلاء التُجّار؟ ثانيا، هل كانوا يملكون أصولاً جامدة أو مالية؟

كما سندرس حالات الإفلاس لبعضهم، أسبابها وظروفها، وأخيراً العلاقات أو الروابط الزوجية لأنها كانت ترتكز على نوع من استراتيجية هدفها إقامة علاقات مع طبقات أخرى في المجتمع من أجل الإطلاع على حلقات السّلطة والوسط الديني الذي ارتبطوا به.

- **أملاكهم وثرواتهم**

الغنى عامل مهم لأنه يلعب دوراً لا يمكن إهماله للوصول إلى طبقة الأعيان (Martel-Thoumian، 1992، ص347). ويعتبر الثراء من أهم الأسباب التي تجعل من الأشخاص أعياناً من هذا المنطلق، يعتبر هذا الثراء معياراً أساسياً لتحديد هوية التجار. هل كانوا من الأغنياء؟ وأي نوع من الغنى؟ لقد استطعنا استخراج بعض المعلومات التي تتعلق بتجارة التُجّار. فهم لم يكونوا يمارسون تجارة محددة فنجد مثلاً تُجّار القماش والحرير، والبان والسّكّر والبهار، والعطر والمسك، والصابون والبورسلين الصيني، والإبل، والعبيد البيض والمماليك، واللحوم، وأخيراً الأحجار الكريمة والجواهر واللآليء.

يمكن استخلاص ملاحظتين عند قراءة هذه اللائحة من المواد، فمن جهة نجد أن السّلع التي ورد ذكرها مرات عديدة واحتلت القسم الأكبر في أعمال التُجّار هي البان، ثم السّكّر، ثم البهار. ومن جهة أخرى، نرى أن التُجّار يتاجرون بالبضائع المهمة ذات المردود الكبير. أما بخصوص الأنواع الأخرى من الغنى، فمن المهم ذكر أن معظم الدلائل المتعلقة بأملاك وثروات كبار التُجّار تشير إلى المال. لذلك يمكن الاعتقاد أن التُجّار كانوا بحاجة إلى أن تتوفر السّيولة النقدية لديهم بشكل دائم. فهناك عبارات وردت في المصادر تبقى مبهمة غير واضحة مثل "الثروة" أو "خلف" أشياء كثيرة(السخاوي، 1992، ج2، ص94؛ ج5، ص240؛ ج9، ص83)، فنجهل ما هو المقصود بها، هل هي منازل، أموال نقدية، أو غير ذلك؟ سنستعرض بجدول لبعض أملاك التُجّار وأماكن تواجدها.

جدول رقم (1)

بعض أملاك التُجّار وأماكن تواجدها

الدور	عددها 14	القاهرة 9 الفسطاط 3 مينا 1 الرشيد 1
القاعات[1]	عددها 3	القاهرة 2 الفسطاط 1
ربع[2]	عددها 2	القاهرة 1 الفسطاط 1
الحمامات	عددها 2	القاهرة 2
الخان	عددها 1	القاهرة 1
قيصرية	عددها 2	القاهرة 1 الفسطاط 1
معامل سكر	عددها 2	الفسطاط 2
حواصل (مخازن)	عددها 2	القاهرة 2
أملاك وعقارات	عددها 1	القاهرة 1

هذه بعض أملاك التُجّار في مصر، ولكن من المفيد إجراء مقارنة بسيطة بين هذه الأملاك وأملاك التُجّار خارج مصر. فبينما بلغ عدد الدور، أي البيوت، في مصر أربعة عشر دوراً، نرى أنه في دمشق هناك ثلاثة وفي مكة خمسة وعشرين بيتاً، بينما نجد اثنين في جدة. وبالنسبة للحمامات نجد واحداً في دمشق وإثنين في القاهرة، أما الخانات فنجد خاناً واحداً في القاهرة. أما في دمشق، فالمعلومات تفيد أن التاجر الكبير شمس محمد بن المزلق بنى عدة خانات في دمشق لا نعرف عددها بالتحديد (السخاوي، 1992، ج8، ص173–174). ونجد خمس قيصريّات في دمشق واثنتين في القاهرة. بينما ضمت أملاك التُجّار في دمشق أربعة عشر حانوتاً، لم نجد حوانيت يملكها التُجّار في مصر.

أما بالنسبة إلى معاصر الزيت ودواليب القمح والأفران، فنرى أن التاجر أبو بكر علي محمد كان يملك العديد منها في دمشق ولكن نجهل العدد وتاريخ البناء وأماكنها (السخاوي، 1992، ج11، ص155؛ السخاوي، لا.ت.، ص298)، بينما لم نجد مثلها في مصر. واستطعنا أيضاً أن نعرف أن لياقوت الرحبي، أحد أغنى التُجّار عدة مراكب في البحر، وفقاً لما ذكره السخاوي: "له في البحر الملح مركب أو أكثر" (السخاوي، 1992، ج10، ص214).

[1] القاعات هي الأمكنة التي تضم مجموع خدمات، كالمطبخ، والحمام، ومخزن جرار المياه، الخ.....(Garcin، 1997، ص72)

[2] ربع: جمعها رباع وهي الدار بعينها حيث كانت، وهي المحلة التي تشمل على مساكن عدة(المقريزي، 1998، ج2، ص577)

وبالاستناد إلى الجدول، نرى أن معظم الثروات تتألف من البيوت، إذ يبلغ عددها أربعة عشر بيتاً أو دوراً، وهي تعني الأماكن الفخمة نظراً لهندستها الجميلة، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح السّؤال التالي: هل كان كبار التُجّار لا يسكنون إلا في هذه البيوت الكبيرة فبعضها كان لا يقدر بثمن نظراً لروعتها وجمالها[3]. كما لاحظنا أيضاً أن قسماً مهماً من الأملاك كان له طابعٌ تجاريٌ كالخانات والحوانيت، ومعامل السّكّر، ومعاصر الزيت وطواحين القمح.

من خلال قراءة الجدول، يتبيّن أن الثروات الموجودة في مصر تتركّز في القاهرة. فمن بين تسعة وعشرين ملكاً، نجد أن في القاهرة تسعة عشر، الأمر الذي يدل على أهمّية هذه المدينة من جهة، والثروة الكبيرة التي كان يتمتع بها التُجّار من جهة أخرى. فمن الأمثلة التي وردت في المصادر، كانت ثروة يعقوب البرلسي تقدر بمئة ألف دينار(السخاوي، 1992، ج1، ص285–286)، وأوصى علي الخروبي بمئة ألف دينار لإعادة ترميم المسجد الحرام في مكة(ابن حجر، 1969–1972، ج2، ص123؛ ابن حجر، 1992، ص105–106؛ السخاوي، 1992، ج5، ص231–232) يدفعنا هذا المبلغ الكبير للتساؤل عن القيمة الإجمالية لثروة هذا التاجر. وكان التاجر شهاب أحمد المحلي كوالده أحد أغنى التُجّار(السخاوي، 1992، ج1، ص240)، ومات نور الدين علي البصري تاركاً وراءه الكثير من الأموال(السخاوي، 1992، ج5، ص165). أما محمد بن أحمد الجمال أبا حنان الحضرمي الكندي، فقد كان على ما يبدو يملك ثروة كبيرة لأنه تم حجز بضائع عائدة له في الحبشة وكانت معظمها من القماش بقيمة مئتي وثلاثين ألف دينار، الأمر الذي يعطينا فكرة عن حجم ثروته(السخاوي، 1992، ج7، ص125). وكان الحسن بن الصواف يملك العديد من المحال التجارية(السخاوي، 1992، ج3، ص113–114)، وملك جمال الدين محمد الزعيم الكثير من الأموال، وقد قدرت ثروته بعد موته بعشرين ألف دينار(السخاوي، 1992، ج7، ص217) أما المقريزي فيقدر ثروته بثمانية ملايين ومئتي ألف درهم(المقريزي، 2002، ج3، ص83) . وربح شهاب أحمد بن النحاس من ممارسة التجارة عشرة آلاف دينار(السخاوي، 1992، ج1، ص346).

- **نكبات دهرهم**

لم تقدم كتب التراجم ما يكفي من العناصر لدراسة هذه الناحية من حياة التُجّار. فالمعلومات التي استطعنا استخراجها كانت غير واضحة. فمثلاً عرف الشهاب أحمد السّكندري الفقر بعد أن عاش في الغنى والترف(السخاوي، 1992، ج2، ص89–90). حصل الأمر ذاته بالنسبة لمحمد ابن سويد (السخاوي، 1992، ج9، ص72)، ومات أحمد الكويز"هو أيضاً فقيراً"(السخاوي، 1992، ج2، ص42). وعرف علي السّكندري الفقر بعد أن كان غنياً جداً(السخاوي، 1992، ج5، ص263). وباع يحيى القباني تاجر الكارم كل ما يملك لكي يعيش(السخاوي، 1992، ج10، ص246–247–248). هذه النكبات أو التقلبات التي أصابت ثروات التُجّار نجهل ظروف وأسباب حدوثها.

من جهة أخرى، إن نكبات الدهر التي أصابت بعض التُجّار في ثرواتهم عائدة إلى فقدان السّلطة التي كانوا يتمتعون بها، كحالة إبراهيم ابن قرمش الذي كان يتاجر بالمماليك والصديق القريب للسلطان الأشرف برسباي والذي أصابه الفقر بعد موت السّلطان سنة ٨٤١هـ / ١٤٣٧م(السخاوي، 1992، ج1، ص335)، الأمر الذي يشير بأن غنى وثروة إبراهيم كانت قائمة على علاقة تجارية مع السّلطان، خاصة شراء المماليك.

[3] يعطينا السخاوي وصفاً جميلاً مفصلاً للمنزل الرائع الذي كان يملكه التاجر برهان الدين إبراهيم المحلي(السخاوي، 1992، ج1، ص112–113)

والجدير ذكره إن إفلاسات بعض التُجّار كانت تعود إلى الإدارة السّيئة لتجارتهم وأملاكهم، أولأسباب غير متوقعة تصيب عملية التبادل التجاري. فكان محمد القرشي ضحية سرقة سببّت بخسارته لأمواله (ابن حجر، 1992، ص237–238؛ ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص47؛ السخاوي، 1992، ج10، ص13–14)، ومات عبد الله الأشرفي فقيراً نتيجة مصادرة مركبه من قبل الفرنج ليس بعيداً عن طرابلس، وتم أسره هو أيضا لمدة أربع سنوات(السخاوي، 1992، ج5، ص28–29) وعرف السّراج عمر الخروبي ثلاثة إفلاسات سببها الإدارة السّيئة لأعماله وتجارته(السخاوي، 1992، ج6، ص92).

- **زيجاتهم**

بخصوص العلاقات والروابط الزوجية للتُجّار، لا بد لنا من طرح بعض الأسئلة حول هذا الموضوع. أولاً ما هي الاستراتيجية التي اعتمدت لقيام هذه العلاقات؟ وثانياً، هل انحصرت العلاقات فقط بين عائلات التُجّار؟ اذا كان الجواب النفي، فما هي الأوساط التي انفتحوا عليها؟ وأخيرًا ما هي المعايير التي اعتمدت لعقد هذه الزيجات؟

مما لا شك فيه أن دراسة العلاقات الزوجية تسمح لنا بتقييم الوزن الاجتماعي والاقتصادي لكبار التُجّار والعلاقات التي كانت تجمعهم مع الطبقات الأخرى في المجتمع، كما سيظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الوزن الاجتماعي والاقتصادي لكبار التُجّار والعلاقات التي كانت تجمعهم مع الطبقات الأخرى في المجتمع

الزيجات المعقودة	
- بين العائلة الواحدة	11
- بين الوسط التجاري	18
- مع الأوساط الحاكمة	4
- مع الوسط الديني	20
- مع الأوساط المختلفة	10
المجموع	63

إن العلاقات أو الروابط الزوجيّة ضمن العائلة الواحدة تبرّرها الرغبة في المحافظة على الأملاك أو الثروات داخل العائلة، والغالب على هذه الزيجات أنّها كانت تتم مع الأقارب لجهة الأب، كبنت العم(Martel–Thoumian، 1992، ص396)، ونذكر على سبيل المثال حالة التاجر إبراهيم ابن الزمان الذي تزوج من ابنة عمه(السخاوي، 1992، ج1، ص69). كما كانت ابنة أحد التُجّار موسى الأنصاري(السخاوي، 1992، ج10، ص184–185–186) زوجة ابن خالها شهاب الدين أحمد الأسنوي(السخاوي، 1992، ج2، ص94)، وكان حسن بن ابراهيم كبار ويعرف بابن عليبة زوج ابنة عمه خديجة(السخاوي، 1992، ج3، ص90–91).

فيما يختص بالزيجات من النخبة الحاكمة، استطعنا إحصاء أربع زيجات موزعة بين مصر ودمشق. كانت الأولى بين ابنة أحد كبار التُجّار، شمس الدين محمد بن المزلق(السخاوي، 1992، ج8، ص173) مع الأمير نوروز[4]، والثانية بين ابنة إبراهيم المحلي(السخاوي، 1992، ج1، ص112–113) والخليفة المستعين بالله أبو الفضل العباسي[5] والثالثة تتعلق بابراهيم بن قرمش تاجر المماليك(السخاوي، 1992، ج1، ص118) ، الذي تزوّج أخت الأمير خليل ابن شاهين غرس الدين الشيخ(السخاوي، 1992، ج3، ص195–196).

تدلّ هذه الأمثلة على أن كبار التُجّار كانوا يتمتعون بوضع إجتماعي مهمّ جعلهم يعقدون الزيجات مع النخبة السّياسيّة في ذلك العصر.

أما العلاقات الزوجية الأكثر شيوعاً، فكانت تلك التي تجري في قلب الأوساط التجارية، والتي كان الهدف منها تعزيز وتقوية المصالح التجارية. نورد بعض الأمثلة على هذه العلاقات بين عائلة المحلي وعائلة السّكندري، أو عائلة بنو عليبة وعائلة برسلي، وعائلة الخروبي مع عائلة البالسّي(السخاوي، 1992، ج12، ص16؛ السخاوي، لا.ت.، ص107). كانت زينب(السخاوي، 1992، ج12، ص47) ابنة أحد كبار تُجّار مكة حسن الطاهر(ابن تغري بردي، 1929–1972، ج16، ص353؛ السخاوي، 1992، ج3، ص127؛ السخاوي، لا.ت.، ص100–101) زوجة محمد القاري(السخاوي، 1992، ج10، ص88). فهذا النوع من الزيجات كان يشكل تقدماً على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي لإحدى العائلتين: فمثلاً عبد العزيز بن المراحلي(السخاوي، 1992، ج4، ص313)، بعد أن وصل إلى مراتب عالية في تجارته، سمح له الزواج من صفية(السخاوي، 1992، ج12، ص71) ، ابنة أحد التُجّار ورجال الدين الخواجة بير محمد الكيلاني(السخاوي، 1992، ج8، ص201). ولكن هل هذا النوع من الزيجات كان يتم انطلاقاً من مفهوم عام لدى كبار التُجّار أم بشكل إفرادي؟

كان نوع آخر من الزيجات رائجاً في الوسط الديني. فمثلاً نجد أن فاطمة، ابنة كبير تُجّار القسطاط أحمد المحلي(السخاوي، 1992، ج1، ص197)، كانت زوجة الزين عبد الرحمن التفحاني خطيب جامع الأقمار(السخاوي، 1992، ج4، ص98–99–100)، الذي سعى أيضاً، حسب السخاوي، إلى أن يتولّى القضاء الحنفي بسبب هذا الزواج. وكان ابن أحد القضاة عبد القدير زوج ابنة التاجر عبد الرحمن النحاس(السخاوي، 1992، ج4، ص142)، وكانت إحدى بنات ابراهيم المحلي، والتي نجهل اسمها، زوجة شهاب الدين ابن أوحد، شيخ خانقاه الناصرية في سيرياقوس(ابن حجر،1969–1972، ج2، ص513) وكانت فاطمة ابنة محمد ابن النقاش، خطيب مسجد جامع ابن طولون(السخاوي، 1992، ج2، ص38)، زوجة عمران ابن غازي أحد كبار التُجّار(السخاوي، 1992، ج6، ص63–64)، وكانت خديجة ابنة التاجر أبو بكر

[4] هو الأمير نوروز الحافظي الظاهري برقوق. كان من أصحاب الفتن في سلطنة الناصر فرج والمؤيد شيخ، قتل في دمشق في ربيع الأخر 817هـ/1414م(السخاوي، 1992، ج10، 204–205).

[5] كان سلطاناً لمصر بعد موت الناصر فرج(ابن حجر، 1969–1972، ج2، ص513)

التوريزي(السخاوي، 1992، ج11، ص93) زوجة عبد الرحمن بن فهد(السخاوي، 1992، ج4، ص70)، الذي كان من بين أفراد عائلته المؤرخ المشهور ابن فهد[6] في مكة.

هذه العلاقات الزوجيّة التي كانت بين كبار التُجّار والأوساط الدينية لا نعرف الدلالات أو المغزى التي يمكن أن تعطى لها. هل هي من أجل جذب احترام المجتمع عبر الإتصال والإقتراب من الوسط الديني؟ أم يمكن اعتبارها إشارة لانخراط التُجّار في هذا الوسط؟ بالرغم من كل شيء نعتبر أنه كانت تجمع هاتين المجموعتين أو الطبقتين الاجتماعيتين علاقات متينة.

العلاقات بين كبار التُجّار

إن قراءتنا لكتب التراجم تجعلنا نعتقد أن العلاقات داخل هذه الطبقة كانت متناغمة وديّة. فمنزل محمد بن الشيخ الذي ولد في القاهرة، ودرس الفقه، وبعدها أقبل على التجارة (السخاوي، 1992، ج10، ص77–78)، ابن أخت موسى الأنصاري أحد كبار التُجّار(السخاوي، 1992، ج10، ص184–185–186) كان مكان للقاء بنو القاري وبنو الطاهر(السخاوي، 1992، ج3، ص127)، وهما عائلتان كبيرتان من التُجّار. وأقام داوود الهاشمي العدني الأصل في مدينة جدة بهدف التجارة، وعمل بالتجارة بين جدة ومصر، ثم استقر بجدة لخدمة ومساعدة أصدقائه التُجّار، وعلى الأرجح أن هذا التاجر لعب دور الوكيل لبعض التُجّار(الفاسي، 1959–1969، ج4، ص348–349). وكان أحد أفراد عائلة بنو عليبة ممثّلاً لعبد العزيز المراحلي، في غيابه وحضوره (السخاوي، 1992، ج4، ص213) إلا أننا نجهل طبيعة التمثيل، هل هو تجاري، إداري أو قضائي؟

وفي مثال آخر، فإن يعقوب البرلسي، أحد التُجّار الأعيان، أقام صهره البدر حسان بن عليبة وصيا على أولاده (السخاوي، 1992، ج10، ص285–286)، وأخيراً، كان برهان المحلي شريكاً لمحمد ابن سلام السّكندري وفيما بعد لابنه (السخاوي، 1992، ج1، ص112–113).

من جهة أخرى، إستطعنا استخراج بعض الأمثلة عن عدم الإتفاق بين التُجّار. فمثلاً حسن ابن الشريف، أحد تُجّار الاسكندرية، كانت تجمعه علاقة سيئة مع أبي بكر التوريزي، مما دفع بحسان إلى رفع المسألة أمام السّلطان جقمق الذي حكم على أبي بكر التوريزي بدفع تعويض لحسن قدره مئة ألف دينار(السخاوي، 1992، ج3، ص133). ووقع خلاف آخر بين التاجر نفسه، أبو بكر التوريزي، وتاج الدين ابن حتي (السخاوي، 1992، ج11، ص93، و154)، فأمر السّلطان جقمق بمعاقبتهما بالضرب والنفي. بالإضافة إلى ذلك، أمر السّلطان بمصادرة منزل أبي بكر التوريزي الموجود في مكة(السخاوي، 1992، ج11، ص93). أما نور الدين علي الطنبوذي، كبير التُجّار في القاهرة، فقد كان الأساس في دفع السّلطان برسباي إلى احتكار السّكّر(ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص309و 419) مما أدّى إلى عداوة مع تُجّار آخرين وخاصة تُجّار السّكّر.

رابعاً: تأثير التُجّار في الحياة السّياسيّة والدينية.

[6] محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني ثم المكي(787–871هـ/1385–1466م) مؤرخ من علماء الشافعية، يتصل نسبه بمحمد ابن الحنفي. ولد في أصفون (من صعيد مصر) وانتقل مع ابيه إلى مكة سنة 795هـ وتوفي بها(السخاوي، 1992، ج9، ص281–283).

- **تأثير التُجّار في الحياة السّياسيّة**

كان التُجّار في العصر المملوكي من بين أبرز القوى الاجتماعية المؤثرة على السّياسة. ارتبط التُجّار بالسّلاطين والأمراء من خلال شبكة معقدة من المصالح إالاقتصاديّة والسّياسيّة. وظفت ثروات التُجّار في تمويل الحملات العسكرية والبناءات العمرانية، مما أكسبهم نفوذاً سياسياً كبيراً(القلقشندي، 1987، ج4، ص322).

اذاً فقد جمعت علاقات أخرى طبقة التُجّار بأوساط اجتماعية من نوع آخر، ولكن انطلاقاً من أية خطط، أواستراتيجيات وما هي المعايير المتبعة من قبلهم؟ وما هو مدى الثقل الاجتماعي لطبقة التُجّار من خلال علاقاتها؟ والمقصودة بالعلاقات هنا، علاقات التُجّار مع الطبقة الحاكمة، والتي كانت بأشكال عديدة ومختلفة. فالتُجّار أصحاب الثروات الكبرى والموقع الاجتماعي المميّز، كانوا يسعون دائما إلى أن يكون السّلطان متمتعاً بقوة كبيرة، فكانوا يؤمّنون له الأموال اللازمة ليستعملها عند الحاجة، خاصة عندما لا تكفيه الضرائب المجباة.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التُجّار، من جهة، إستفادوا من توسّع المماليك الذين سيطروا على عدد كبير من المناطق ووضعوا يدهم على منتجاتها، ومن جهة أخرى، وسّعوا أعمالهم بسبب الحماية التي وفرها المماليك للطرق التجارية التي تربط المراكز والأسواق الرئيسة ببعضها بعض. كما أن عدداً من كبار التُجّار استفاد من الإعفاءات الضريبية على مبيعاتهم ومشترياتهم (القلقشندي، 1987، ج13، ص349)، وعلى الأرجح أن كبار التُجّار وحدهم، دون غيرهم من فئات التُجّار، إستفادوا من هذه الإعفاءات.

نلاحظ من خلال ما ورد في المصادر، أن العلاقات السّياسيّة لكبار التُجّار إختلفت أهميتها، ولكنها كانت دائما ظرفية وظهرت على مستويين:

المستوى الأول، يتعلق بإدارات خاصة أعطيت إلى تُجّار مقرّبين من الأمراء. فالتُجّار كما ذكرنا تمتعوا بمكانة خاصة في المجتمع، جعلتهم يسعون إلى احتلال مراكز على صعيد الإدارة أو السّلطة المركزية وخارجها لا بل قد تتعدّى حدود السّلطنة المملوكية. سوف نذكر بعض الأعمال والمهام التي قام بها كبار التُجّار، بعضهم من كبار تُجّار مصر والبعض الآخر من دمشق وذلك على سبيل المقارنة من جهة، ومدى قوة التُجّار في مختلف أنحاء السّلطنة المملوكية من جهة أخرى. فكتب التراجم أعطتنا إشارات تتعلق بتُجّار مارسوا أعمالاً أو مهاما عسكرية وإدارية، وهذا دليل على مدى ثقل مركزهم الاجتماعي. فمثلاً البدر حسان بن المزلق سمّي ناظر جدة من قبل السّلطان برسباي، وهو مركز مهم جداً يعطى عادة لأمير، كما أنه شغل منصب ناظر جيش الشام في دمشق(المقريزي، 1997، ج2، ص1028؛ ابن تغري بردي، 1984، ج5، ص120). أما أخوه السّراج عمر، فقد انتدب من قبل السّلطان ططر لإعادة ترميم بئر في المدينة(السخاوي، 1992، ج6، ص120؛ السخاوي، لا.ت.، ص281). وكانت بدايات الشمس محمد بن الزمان، أحد كبار تُجّار دمشق، مع الأوساط السّلطانية كالأتي: إلتقى في القاهرة السّلطان الظاهر جقمق كما كان صديقاً مقرباً من الأشرف قايتباي يوم كان أميراً، ويوم أصبح هذا الأخير سلطاناً، قام بتسميّته مسؤولاً عن الإنشاءات في مكة والمدينة(السخاوي، 1992، ج8، ص260–261–262). وكان التاجر إبراهيم البرنتيشي أيضاً صديقاً للسلطان قايتباي عندما كان أميراً قبل أن يعتلي عرش

السّلطنة(السخاوي، 1992، ج1، ص71–72)، وشغل أحمد السّنبسي منصب إدارة أموال حسن بن عجلان شريف مكة(الفاسي، 1986، ج3، ص23–24)، وكان حسن الفارقي وزير الأشرف إسماعيل سلطان اليمن(المقريزي، 2002، ج2، ص45؛ ابن حجر، 1992، ص70).هذه بعض العينات عن تُجّاراً شغلوا مناصب سياسية مهمة.

أما المستوى الثاني، فإنه يتناول مهام مهمة جدًا. فنتيجة قرب بعض كبار التُجّار من بعض السّلاطين كانوا يعينون سفراء من قبلهم مكلفين بمهام معينة، أو لنقل رسائل بقيت مجهولة المضمون، ونعتقد أن أغلبها يتعلق بالتجارة. ومن الأمثلة على ذلك، كان موسى الأنصاري سفير السّلطان جقمق لدى شريف مكة حسن بن عجلان، حاملاً إليه رسالة عفو من السّلطان(ابن تغري بردي، 1929–1972، ج15، ص379)، وكان شهاب الدين أحمد. بن قصير مكلفا عام ٨٩٦هـ / ١٤٩٠م بحمل نوع من التفويض من الخليفة إلى سلطان اليمن.

من ناحية أخرى، نرى أن بعض كبار التُجّار كانوا يعطون الأموال للسلاطين على سبيل الاستدانة. فمثلاً، أعطى كل من شهاب الدين أحمد بن محمد بن مسلم، وإبراهيم المحلي، وعلي الخروبي، السّلطان برقوق على سبيل الاستدانة، مئة ألف دينار لمواجهة اجتياح المغول لدمشق بقيادة تيمورلنك(المقريزي، 1936–1973، مج3، ج2، ص811؛ الصيرفي، 1970، ج1، 386). مثال آخر عن حسن بن عجلان الذي استطاع سنة ٨٢٩هـ / ١٤٢٥م إستعادة مهامه كشريف مكة بعد أن دفع مبلغا كبيراً من المال كان قد استدانه من تُجّار القاهرة (ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص364).

قامت علاقات أيضا بين كبار التُجّار وموظفي الإدارة المملوكية، خاصة مع االنّظّار الخاص. فالتاجر حسن ابن الصواف كان يعتمد كثيراً على دعم الناظر الخاص الجمالي[7] لحماية مصالحه(السخاوي، 1992، ج3، ص113–114؛ السخاوي، لا.ت.2، ص123–127)، والتاجر أحمد بن التنسي كان قريبا أيضاً من الجمالي(السخاوي، 1992، ج2، ص89–90). أما شهاب الدين أحمد الزيات، فكان تحت حماية الناظر الخاص العلاء ابن الصابوني(السخاوي، 1992، ج2، ص159–160) . وكان محمد ابن تيمية يتاجر لحساب فتح الدين فتح الله(Martel–Thoumian، 1992، ص502)، كاتب السّر(ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص532؛ السخاوي، 1992، ج9، ص124–125) ، وكان أحمد الهيتمي شريكاً في التجارة لأمين الدين الهيصم أحد أفراد عائلة كبيرة تضم العديد من كبار موظفي الدولة(السخاوي، 1992، ج2، ص152). كما أن علي باهو تاجر السّكّر، كان على علاقة مع عائلة ابن الجيعان، وخاصة مع تاج الدين اللطيف ابن الجيعان الذي كان يملك مصنع سكر في القاهرة(Martel–Thoumian، 1992، ص295–312). والتاجر أحمد بن الحقاني عين تاج الدين ابن عبد الغني ابن الجيعان منفذاً لوصيته(السخاوي، 1992، ج1، ص193).

إذا، وفقاً لهذه الأمثلة، نلاحظ العلاقة الودية التي كانت تربط بين كبار التُجّار ورجال السّلطة، كما تظهر لنا هذه العلاقات أيضاً المكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها هؤلاء التُجّار.

ومما عزز مكانة التُجّار السّياسيّة اعتمد السّلاطين على التُجّار لتمويل المشروعات الكبرى، مثل بناء المدارس والمساجد(حسن، 1981، ص88). بالاضافة إلى ذلك فان بعض التُجّار أقاموا تحالفات مع الطبقة الحاكمة، وهذا ما

[7] هو جمال يوسف البيري(Martel–Thoumian، 1992، ص502)

مكّنهم من التأثير على القرارات السّياسيّة، فكان بعض التُجّار يشاركون في ادارة الاحتكارات التي انشأتها الدول، خاصة في تجارة التوابل والقمح. وهذا جعلهم شركاء ضمنيين في السّلطة إالاقتصاديّة والسّياسيّة، اذ كانوا يدعمون السّلطات مقابل ضمان حمايتهم واستمرار امتيازاتهم(حسن، 1981، ص112–115).

كما أنهم وبسبب موقعهم الاجتماعي لعبوا دور الوسيط في الصراعات بين العامة والنخبة الحاكمة، ما أكسبهم دورًا مهماً في تحقيق الاستقرار السّياسي (الحسن، 1985، ص115).

تأثير التُجّار في الحياة الدينية

لم يكن دور التُجّار في الحياة الدينية أقل أهمّية. كان تأثيرهم ظاهراً في عدة مظاهر. فقد كان التُجّار بحاجة إلى علماء وقضاة إختصاصيين لصياغة الوثائق الرسمية، كعقود الأوقاف والزواج وغيرها، وأيضا لمعالجة بعض النزاعات المتعلقة بالأعمال التجارية. إن المكانة الرفيعة والنبيلة التي تمتع بها العلماء، شكّلت عاملاً وازناً في العلاقات التي كانت تجمعهم بالتُجّار. فالسخاوي أعطى مثلاً عن أحد التُجّار وهو محمد بن دويم الذي كان يفاخر أمام رفاقه من التُجّار بكونه يخالط العلماء(السخاوي، 1992، ج8، ص217). كما وأن العلماء، وبظروف معينة، كانوا يدافعون عن التُجّار لمواجهة إساءة استعمال السّلطة. فابن حجر العسقلاني مثلاً يخبرنا بأن السّلطان برسباي عام ٨٢٧هـ / ١٤٢٣م أراد أخذ زكاة التُجّار مما دفع بابن حجر وكبار القادة إلى الاعتراض على هذا القرار(ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص 327) بشكل عام، كانت العلاقات بين كبار التُجّار ورجال الدين متينة جداً. فمن جهة، كان بعض رجال الدين أساتذة لبعض التُجّار، مثل محمد الغمري، إمام الكاملية، وابن خلدون، وابن حجر، والسخاوي وآخرون. ومن جهة أخرى، نجد أن البعض من كبار التُجّار أقاموا علاقات مع الأوساط الدينية من خلال بعض أعمال الإحسان والبر التي قاموا بها وأداروها، كالأوقاف والمدارس والجوامع وغيرها. هؤلاء التُجّار، وأثناء ممارسة الأعمال، كانوا يقدمون خدمات إلى العلماء. شغل بعض كبار التُجّار مناصب قضائية مثلاً، كان محمد ابن تيمية قاضياً في الإسكندرية(ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص523؛ السخاوي، 1992، ج9، ص124–125)، وكان البعض الآخر معلمين ومفتين، وكتاب سرّ في المحاكم. كما أن بعض التُجّار مارسوا أعمالاً تجارية الصالح العلماء. مثلاً، كان ياسين البشلوشي يتاجر لمصلحة شمس الدين محمد القاياتي وهو قاضي شافعي(السخاوي، 1992، ج8، ص212–213؛ السّيوطي، لا.ت.، ص154؛ ابن العماد، 1979، ج7، ص268). وتاجر محمد بن دويم لحساب ابن حجر العسقلاني و"كيل شيخنا"(السخاوي، 1992، ج8، ص217)، وأقرض عبد الرحمن الأميوطي قاضي الحوض المدعو الدموهي(السخاوي، 1992، ج4، ص190).

تجدر الإشارة إلى إن بعض كبار التُجّار كانوا مرتبطين ارتباطا قوياً بالدين والأعمال الدينية كشمس الدين محمد القبيباتي أحد التُجّار الأعيان والذي كان قريباً من العلماء ورجال الدين(السخاوي، 1992، ج7، ص126)، وأيضاً العز عبد العزيز بن المراحلي الذي كان رجلاً متديناً وعلى علاقة مع الأئمة، كالإمام الكمال، وهو إمام مالكي(السخاوي، 1992، ج4، ص213) وكان شمس الدين محمد بن اللبان مرافقاً لقاضي شافعي(ابن حجر، 1969–1972، ج2، ص282–283؛ السخاوي، 1992، ج7، ص20)، هو صدر الدين المناوي(السخاوي، 1992، ج6، ص249).

كانت العلاقات بين كبار التُجّار والوسط الديني متينة بشكل عام. إلا أنها لم تخل من بعض الحوادث بينهما، كالحالة الوحيدة التي استطعنا استخراجها، وهي حالة الحسن ابن الصواف، وهو تاجر وقاضي حماه، وقد كان على خلاف مع قاضي القاهرة المحب بن الشحنة(السخاوي، 1992، ج3، ص113)، وهو خلاف أساسه صراعات بين النساء. ومن ضمن العلاقات مع السّلطة الدينية، لا بد لنا من تناول موضوعين يعتبران مهمين لكبار التُجّار ويعبران عن الالتزام الديني لهم. ولكن قبل البحث بهذين الموضوعين، والأمور التي تعكس التزام التُجّار الديني، هناك سؤالان يطرحان الأول ما هي المعايير التي من خلالها يُحَدّد الالتزام الديني؟ والثاني ما هي معاني هذا الالتزام في ذلك العصر؟

ليكون المرء ملتزما دينياً، يكفي بكل بساطة أن يتمتّع بصفات أخلاقية كالصدق، وتطبيق الفرائض الدينية. فرجلُ ملتزم يعني رجلاً ذا أخلاق عالية، يساعد الفقراء والمحتاجين، يقوم بأعمال مثمرة دينياً، كبناء أماكن دينية أو متعلقة بالدين(Martel–Thoumian، 1992، ص502)، كالجوامع، والمدارس، وأسبلة المياه وغيرها، وعليه أيضا أن يقوم أقله مرة واحدة بالحج.

إنطلاقاً مما تقدم، نرى أن مفهوم الإلتزام الديني مبنيّ أو قائم على ثلاثة معايير أساسيّة سوف نبحث فيها، وهي : الحجّ والاحسان من جهة، والأعمال الخيرية المتعلقة ببناء أماكن دينية، من جهة أخرى.

كما وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن مفهوم الالتزام الديني مرتبط بعامل النبل.

الحج والإحسان

إن الحج في الإسلام فريضة دينية غير إلزامية للفقراء والمعوزين، إلا أنها إلزامية للأغنياء. فالسّلطان برسباي، حسب ما أفادنا به ابن حجر العسقلاني، وبعد أن عرف أن القاضي بدر الدين ابن الأمان لم يقم بفريضة الحج بالرغم من أنه غني، أجبره على القيام بهذا الواجب الديني(ابن حجر، 1969–1972، ج3، ص517–518). وكذلك كان الأمر ذاته بالنسبة لعبد الله ابن العراقي(السخاوي، 1992، ج5، ص64).

بالنسبة لموضوع الحج، نرى أنه من أصل مئتين وثلاثة وستين من كبار التُجّار الذين وردت أسماؤهم في كتب التراجم، فقط ثلاثة وستّون قاموا بفريضة الحج على الشكل التالي:

جدول رقم (3)

الحج

الحج مرة واحدة	22
الحج عدّة مرات	16
الاقامة في مكة	25
المجموع	63

كيف نفهم هذه النسبة الضئيلة؟ بالنسبة لكبار التُجّار، السّؤال الذي يطرح هو معرفة ما إذا كان هذا العمل هو فقط للقيام بفريضة دينية بحتة؟

إنطلاقاً من هذه النقطة، يمكننا الربط ما بين التجارة وفريضة الحج، فالتجارة كانت ترافق فريضة الحج(Heyd، 1959، ص446) وخير مثال على ذلك، أحمد الدمشقي الذي زار مكّة لإتمام فريضة الحج وللتجارة في الوقت نفسه(السخاوي، 1992، ج1، ص268). فالإسلام يسمح للمسلمين بالحجّ وممارسة التجارة في الوقت نفسه أيضاً، عمر بن الجمال

المصري الذي زار مكّة عدة مرات للحج والتجارة(الفاسي، 1986، ج6، ص355؛ السخاوي، 1992، ج6، ص17-118).

تجدر الملاحظة أخيراً إلى أن الحج ينشّط الأعمال التجارية، حيث يشكل سوقاً تمارس فيه التجارة على أعلى مستوى(Vallet، 2010، ص 445-447).

من ناحية ثانية، إن مفهوم الإلتزام الديني يرتبط إلى حد كبير بالأعمال الحسنة أو ما يسمى بالإحسان في ذلك العصر(Martel-Thoumian، 1992، ص502) وكل هذا مرتبط بالعلاقات مع رجال الدين، وبالهبات، والإحسانات التي كانت تتمّ من خلالهم. فبرهان الدين إبراهيم ابن عليبة، وهو تاجر معروف، كان على علاقة قوية جداً مع العلماء ورجال الدين حيث اهتم بمسجد الصوفي الشهر الغمري في القاهرة(السخاوي، 1992، ج1، ص41) . فهذا التاجر كان معروفاً عنه بتعاطفه مع الفقراء وتقديم المساعدات لهم. تاجر آخر، نور الدين علي الخرّوبي، كان يعدّ من بين أهم كبار وأعيان تُجّار الكارم في الفسطاط، حيث ذاع صيته واشتهر كرجل إحسان وكَرَم. كما وأنه قام بالحج عدة مرات، وأوصى بمئة ألف درهم، ما يعادل ثلاثة الاف دينار(ابن حجر، 1992، ص105-106) ، لإعادة ترميم الحرم الشريف المكي بعد الحريق الذي لحق به(ابن حجر، 1969-1972، ج2، ص123؛ ابن تغري بردي، 1984، ج2، ص100). كما عمل الشهاب أحمد المحلي أيضاً الكثير من الإحسان(السخاوي، 1992، ج1، ص197). أما عبد الكريم الزبيري، فكان رجل كرم مع الفقراء والأرامل(السخاوي، 1992، ج4، ص197) ، ويعقوب البرسلي وهب في وصيته مبلغاً من المال لفقراء مكة والمدينة والأرامل(السخاوي، 1992، ج4، ص319)، وبني أحمد ابن جوشان وقفاً للفقراء(السخاوي، 1992، ج2، ص8). وكان نور الدين علي الطنبذي يقدم القروض للفقراء والمحتاجين دون أن يستوفي منهم فائدة ما(السخاوي، 1992، ج6، ص30-31)، وكتب عبد الله العفيف في وصيته ثلث ثروته للفقراء(الفاسي، 1986، ج5، ص102-103).

الأعمال الخيرية

ليس من السّهل إعطاء حكم صحيح يتعلق بالإنشاءات الدينية التي قام بها التجّار. فهذا النوع من الإلتزام الديني يمكن ردّه أو تحليله إنطلاقاً من ثلاث اعتبارات على شكل أسئلة.

الأول، هل يمكن القول أن هؤلاء التُجّار الذين قاموا بهذه الإنشاءات، كان هدفهم فقط أن يتم ذكرهم بعد وفاتهم؟ والثاني، هل هي طريقة معينة لفهم مسيرتهم وسلوكهم في حياتهم؟ وأخيرًا، هل يمكن اعتبار ذلك طريقة يستطيعون من خلالها وضع أنفسهم بين الأعيان وكبار القوم، حيث من عادة الأعيان فقط القيام بهذه الأعمال؟ أو بكل بساطة إنها طريقة من قبلهم

يتجنبون بها مصادرة أملاكهم وثرواتهم؟ سوف نحاول تحليل هذا الأمر من خلال عرض بعض أنواع الإنشاءات الدينية التي قاموا بها.

جدول رقم (4)

أنواع الإنشاءات الدينية التي قاموا بها

مدارس وجوامع	عددها ١٠
دار القرآن ، مصلى وبيوت الأيتام	عددها 7
سبيل للمياه	عددها 8
أوقاف	عددها ١٢

فالأوقاف التي قام بها كبار التُجّار هي ذات طابع خيري، لأنها كانت لصالح المحتاجين أو لتأهيل وتحسين أماكن دينية، وثقافية، أو ذات منفعة عامة كالمدارس وأماكن للصوفيين، وجوامع، وأسبلة للمياه أو حتى شوارع وأزقة صغيرة. من بين هذه الأوقاف، هناك إشارة إلى وقف مجموعة من الكتب مخصصة للمدارس. يظهر لنا هذا النوع من الوقف أهمّية الكتاب في ذلك العصر، كقيمة مادية، حيث يعتبر علامة على الغنى والثروة، بالإضافة إلى قيمته وفائدته العلمية(Martel–Thoumian، 1992، ص502).

مؤشران آخران مهمان في هذا السّياق: فبناء الرباط الذي الذي هو مكان للنسك، ووضعه كوقف لصالح الفقراء(السخاوي، 1992، ج3، ص127)، يجعلنا نتساءل عن المعنى الحقيقي لهذه الكلمة[8]. من جهة أخرى، نرى أن إنشاء وقفيتان لصالح عائلة التاجر(الفاسي، 1986، ج5، ص102–103) تجعلنا نعتقد أن بعض التُجّار كانوا يهتمون كثيراً في مستقبل أولادهم. كما إن التاجر محمد بن قاسم أنشأ وقفاً للإهتمام بقبره بعد وفاته (السخاوي، 1992، ج8، ص282–283–284).

إنطلاقاً من عدد الإنشاءات وأنواعها، نلاحظ وجود نوعين هما الأكثر شيوعاً :أولاً، المدارس حيث نرى من خلالها مدى العلاقات الجيدة التي كانت تربط كبار التُجّار بالعلماء، وقد يكون الهدف من وراء ذلك اكتسابهم احترام وتقدير الناس. كما وإن بناء المدارس كان عاملاً لخلق أعمال ووظائف للطبقة الدينية. ثانياً، أسبلة المياه التي كانت رائجة وعددها لا بأس

[8] الرباط مفردها الربط، وهو دار يسكنها أهل طريق الله(المقريزي، لا.ت.، ج2، ص302)

به، وهو دليل على نقص المياه وخاصة مياه الشرب في تلك الأيام، وتجدر الإشارة إلى أن معظمها قد بني في الحجاز من أجل خدمة الحجاج.

بالإضافة إلى الإنشاءات، أقدم بعض التُجّار على أعمال أخرى تندرج في إطار الأعمال الخيرية. مثلاً، موّل التاجر إبراهيم المحلي حملة عسكرية للدفاع عن الإسكندرية ضد هجوم قام به الفرنج، فهذا العمل إعتبره السخاوي عمل برّ(السخاوي، 1992، ج1، ص112-113).

أخيرًا نرى أنّ كبار التُجّار وانطلاقاً من أعمالهم هذه كانوا يشاركون في تنمية المدن من الناحيتين الجمالية والثقافية. مما يؤشر إلى احتمال قيام أو بروز التُجّار كطبقة اجتماعية – اقتصادية جديدة.

نعتقد أن هؤلاء التُجّار بقيامهم بهذه الأعمال (منازل جميلة، مدارس، جوامع، خانات، أسبلة وغيرها) كانوا يتنافسون سعياً للتفوق على بعضهم بعض وبالوقت ذاته كانوا يظهرون مدى غناهم وثرواتهم التي يتمتعون بها. إلا أنه من الواضح أن هؤلاء التُجّار كانت تدفعهم رغبة الظهور في مقدمة الحياة الاجتماعية وطليعتها.

من الملاحظ، أن فئة كبار التُجّار هي الأكثر بروزاً في الوسط التجاري بسبب غناها، ووضعها الإجتماعي وعلاقاتها مع السّلطات الحاكمة وارتباطاتها الزوجية والأعمال الدينية. لذلك، فهذه الفئة تمثل لنا مصدراً كبيراً عن أهمّية وتقدم هذا الوسط.

أما إذا أردنا مقارنة هذه الفئة مع فئات أخرى كصغار التُجّار مثلاً، فهي الأقل أهمّية من ناحية مكانتها التجارية، فنقصان غناها ووضعها الاجتماعي الوسط لم يجعلها تظهر بشكل أكبر في كتب التراجم بل إنها لا تعتبر أهم من غيرها من طبقات المجتمع كالجنود والمزارعين وغيرهم.

من الواضح أن كتب التراجم اعتبرت أن فئات التُجّار لم تكن لديها الوضع الاجتماعي نفسه. فنرى في بعضها ككتاب الضوء اللامع" مثلاً، إستعمال السخاوي عبارات تدل على فئة معينة من التُجّار مثل: "من أعيان التُجّار" أي الأعيان الذين هم في الوسط التجاري، وقد استعملها لأحمد الحوراني الذي اعتبر من هذه الفئة وأيضاً شهاب أحمد الكواز، رجل مشهور وكريم يجتمع لديه أعيان من التُجّار وخدام الدولة وغيرهم(السخاوي، 1992، ج2، ص43).

وهنا نطرح سؤالاً: صحيح أن بعض التُجّار يعتبرون كأعيان في مهنهم، ولكن هل يتمتعون بنفس الميزات في قلب المجتمع؟

فإذا اعتبرنا أن المعايير التي تضيف النبل هي المال والمعرفة والكفاءات والعلاقات بالإضافة إلى العامل الديني، فنقول أن فئة كبار التُجّار تقع تحت هذه المعايير، وبالتالي يكونون من أعيان ذلك العصر.

ولكن يمكن القول إن كلمة النبل تظهر كتقدير له قيمة معنوية. فالمعايير التي تجعل شخصاً من الأعيان تختلف حسب الكتاب والمؤرخون الذين يصفونه، فالأصول والاهتمامات المهنية للكُتّاب تؤثر على المعايير التي يختارونها لوصف النبل

من دون أن ينسوا تقدير المجتمع نفسه لهؤلاء التُجّار، تقديراً يرتكز على غناهم المادي(Martel-Thoumian، 1999، ص126).

ففي كتب التراجم لذلك العصر كتاب "السّلوك لمعرفة دول الملوك" و "إنباء الغمر بأنباء العمر" و "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، الشخصيات التي وجدناها كانت تعتبر من الأعيان وخاصة عند استعمال عبارة للشخصيات المتوفاة، إذ كان يقال وحسب برناديت مارتيل تومیان: "أما من مات في هذه السّنة ممن له ذكر من الأعيان"(Martel-Thoumian ، 1999، ص126). تجدر الملاحظة هنا إلى أن مراسم الدفن كانت مناسبة لتقدير وإظهار الوضع الاجتماعي للشخص، مثال على ذلك مراسم دفن البدر الحسن، الذي بدون شك ينتمي إلى مكانة اجتماعية رفيعة، والتي شارك فيها كبار المسؤولين في الدولة، خاصة الأتابك قانم التاجر(السخاوي، 1992، ج3، ص113).

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه في المصادر، وخاصة كتاب "الضوء اللامع"، وفي محطات عديدة، استطعنا استخراج عبارة " من أعيان بلده".

سؤال لفت نظرنا: هل إن أعيان المدن أو البلاد يحتفظون بمكانتهم الاجتماعية في مدن وبلاد أخرى؟ وهل إن الأعيان الذين ذكرهم السخاوي وغيره من المؤرخين يمكن اعتبارهم من الأعيان؟ وفي هذه الحال، كيف يمكن اعتبار الأشخاص الذين لم يرد ذكرهم في كتب التراجم كأعيان مع أنهم يملكون مواصفات النبل (المال، العلاقات الكفاءة والمؤهلات....؟

من الممكن جدا أن مدوّني التراجم الذين تكلموا عن أناس معروفين لم يكونوا بحاجة إلى إثبات أي معلومات محددة أخرى. وانطلاقاً من بحثنا، يمكن أن نسأل إذا يمكن اعتبار جميع فئات التُجّار كطبقة مميزة، علماً أن هؤلاء التُجّار كانوا موزعين في أوساط المجتمع ومارسوا أعمالاً مختلفة، فهل يمكن معرفة إذا كانوا ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة؟ وهل يمكن التفكير بأنّهم يؤلفون فعلاً مجموعة اجتماعية؟

إلا أنه، وانطلاقاً مما تبين معنا، فإنّ التُجّار بما يتعلق بعلاقاتهم المختلفة الاجتماعية والعائلية وغيرها مع مجموعات اجتماعية أخرى، أو حتى بين بعضهم البعض، يجعلنا نعتقد أنه كانت لهم روح المجموعة وخاصة التُجّار الأغنياء منهم.

فنحن نعرف أن بعض السّلاطين كانوا يشاركون في النشاطات التجارية لبعض البضائع التي تعود عليهم بأرباح مالية كالتوابل. فارتباط الدولة بالتجارة يُفسر غالباً بحاجتها إلى المال اللازم لشراء الأسلحة، والمماليك، والبضائع الثمينة، فالنشاط التجاري في قسم كبير منه كان بين أيدي السّلاطين والأمراء ورجال الدين، والتُجّار كانوا عرضة لمنافسة الفئات الاجتماعية المهمة التي كانت تستفيد من سلطتها أو نبلها أو حتى مركزها الإجتماعي لممارسة التجارة. ففي مجتمع حيث النخبة صاحبة الثروات تمارس التجارة، هذا ما يعرّض الأعمال التجارية للضرر أكثر من التدابير الحكومية التي كانت تقضي بتطبيق نظام الإحتكار الذي يطال التُجّار رعايا السّلطان كما التُجّار الأوروبيين. فالمصادرات العديدة، والبيع الإلزامي الذي كان يفرض على التُجّار بأسعار تحددها الدولة تفوق أسعار السّوق، والضرائب والرسوم، كانت تساهم في تقليل نسبة أرباح التُجّار، وبالتالي ألم تؤدي هذه التدابير إلى منع وعرقلة التُجّار من تشكيل "بورجوازية" في مجال الأعمال التجارية والمالية.

نتائج الدراسة:

- يتمتع كبار التجار في السلطنة المملوكية بمرونة وقدرة عالية على التكيف مع مختلف طبقات المجتمع، مما عزز مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- العائلات التجارية غالباً ما كانت أقل استمرارية من العائلات المرتبطة بالأعمال الإدارية أو الدينية، التي كانت أكثر انتظاماً واستقراراً.
- بعض التجار لعبوا دوراً مهماً في السياسة، من تمويل الحملات العسكرية إلى ممارسة مهام دبلوماسية كسفراء ونقل رسائل بين الدول.
- التجار كانوا فاعلين في الحياة الدينية والاجتماعية، من خلال تمويل الحج، تقديم الكسوة والهدايا، ودعم المؤسسات الدينية، مما عزز مكانتهم الاجتماعية والدينية.
- انتشار التجارة العالمية بين التجار أكسبهم نفوذاً اجتماعياً واقتصادياً، وربطهم بعلاقات مع كبار المسؤولين وأمراء السلطنة.
- قوة التجار الاقتصادية والاجتماعية كانت كافية لتؤثر أحياناً على رجال السلطة، مما جعلهم عناصر مؤثرة وربما تحديًا محتملاً في بعض المواقف السياسية.

توصيات الدراسة:

- إجراء دراسات أعمق حول تأثير التجار في اتخاذ القرارات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية.
- دراسة تأثير العلاقات الأسرية والمصاهرة بين كبار التجار على نجاح أعمالهم واستمراريتها.
- تحليل دور التجار في دعم المؤسسات الدينية والخيرية وكيف ساهم ذلك في تعزيز مكانتهم الاجتماعية.
- متابعة أثر توسع التجارة العالمية على الاقتصاد المحلي ونفوذ التجار في المجتمع.
- دراسة حالات محددة يظهر فيها التجار كعنصر مؤثر أو محتمل في موازين القوى السياسية بين السلطة والثروة.

أولاً: كتب عربية

1. ابن أيّاس الحنفي، محمد بن أحمد، *بدائع الزهور في وقائع الدهور*، ٥ أجزاء، حققه محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984. وطبعة 1893م/1311هـ، بولاق، القاهرة.
2. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، ١٦ جزءاً، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1929–1972.

3. _____، *المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي*، ١٠ أجزاء، تحققه محمد أمين، تقديم عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.
4. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد، *أنباء الغمر بأنباء العمر*، ثلاثة أجزاء، تحقيق حسن حبشي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1969–1972.
5. _____، *ذيل الدرر الكامنة*، حققه عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1992.
6. ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، 8 أجزاء، دار المسيرة، ط2 منقحة، بيروت، 1979.
7. ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر، *تاريخ ابن قاضي شهبة*، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1994.
8. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، 12 جزءاً، دار الجيل، ط ١، بيروت، 1992.
9. _____، *التبر المسبوك في ذيل السّلوك*، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، لا.ت.
10. السّيوطي، جلال الدين، *نظم العقيان في أعيان الأعيان*، حرره فيليب حتي، المطبعة السّورية الأمريكية في نيويورك، نسخة مصورة، المكتبة العلمية، بيروت، لا.ت.
11. الصيرفي، علي بن داوود الخطيب الجوهري، *نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان*، أربعة أجزاء، تحقيق حسن حبشي، دار الكتب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970–1973.
12. الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني، *العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين*، 8أجزاء، تحقيق محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1986. وطبعة 1959–1969، القاهرة.
13. القلقشندي، أبو العباس أحمد، *صبح الأعشى في صناعة الإنشا*، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1987. وطبعة 1914، المطبعة الأميرية، القاهرة.
14. _____، *السّلوك لمعرفة دول الملوك*، ثمانية أجزاء، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997. وطبعة 1936–1973، 4 أجزاء، صحّحه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط2، القاهرة.
15. _____، *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية*، تحقيق محمد زينهم – مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1998. وطبعة لا.ت، دار صادر، بيروت.
16. _____، *درر العقد الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة*، تحقيق محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002.

ثانياً: كتب عربية عامة

1. حسن، أحمد عبد الرحيم، *الحياة الاقتصادية في العصر المملوكي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.

2. حلاق، حسان، وعباس صباغ، *المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية*، دار العلم للملايين، بيروت، 1999.

ثالثاً: مقالات دوريات / مستلات

1. حسن، علي إبراهيم، "التُجّار والحياة الاجتماعية في العصر المملوكي"، *المجلة التاريخية المصرية*، عدد 23، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1985.

رابعاً: كتب ودراسات أجنبية

1. Garcin, Jean-Claude, *Du Rab' à la masriyya. Réflexion sur les évolutions et les emprunts des formules d'habitat dans le monde musulman de Méditerranée à l'époque médiévale*, Annales islamologiques, Le Caire, pp. 61-80, 1997.
2. Heyd, Wilhelm, *Histoire du commerce du Levant au Moyen Age*, 2 Volumes, Traduction de Raynaud Farcy, Amsterdam; et édition, Otto Harrassowitz, Leipzig, 1959.
3. Martel-Thoumian, Bernadette, *Les civils et l'administration dans l'État militaire mamluk (IXe/XVe siècle)*, Institut français de Damas, Damas, 1992.
4. Vallet, Eric, *L'Arabie marchande. État et commerce sous les sultans rasulides du Yémen (626- 858/1229-1454)*, Publications de la Sorbonne, Paris, 2010.